الأمم المتحدة

A/73/425

الجمعية العامة

Distr.: General
12 October 2018
Arabic
Original: English

الدورة الثالثة والسبعون

البند ١٣٦ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩

مشروع التعديل التقويمي لمباني اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في بانكوك لجعلها مستوفية لمعايير مقاومة الزلازل واستبدال التجهيزات المنتهية الصلاحية فيها

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

أولا - مقدمة

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام عن مشروع التعديل التقويمي لمباني مقر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في بانكوك (اللجنة) لجعلها مستوفية لمعايير مقاومة الزلازل واستبدال التجهيزات المنتهية الصلاحية فيها (A/73/327). واجتمعت اللجنة الاستشارية، خلال نظرها في التقرير، بممثلين عن الأمين العام قدموا لها معلومات وإيضاحات إضافية اختتموها بردود خطية وردت في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

٢ - ويُقدم تقرير الأمين العام عملا بقرار الجمعية العامة ٧٢/٢٦٢ ألف الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم إليها خلال الجزء الرئيسي من دورتها الثالثة والسبعين تقريراً مرحلياً عن تنفيذ المشروع.

161018 161018 18-17055 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ثانيا – التقدم المحرز في تنفيذ المشروع

مرحلة التصميم والعطاءات

٣ – يشير الأمين العام في التقرير إلى أنه في أعقاب التحاق الشركة الاستشارية الرئيسية بالعمل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، تم تقديم تقرير أولي عن المشروع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ يحدد معايير وأسس مرحلة التصميم التي بدأت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. كما عقدت الشركة الاستشارية الرئيسية حلقة العمل الأولى للهندسة القيمية في مقر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (اللجنة) في شباط/فبراير – آذار/مارس ٢٠١٨. وأُنجز استعراض الأقران لمبنى الخدمات في آب/أغسطس ٢٠١٨ (A/73/327، الفقرات ٣٥-٣٨). وقد تلقت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، معلومات مستكملة عن مرحلة التصميم والعطاءات الجارية من المشروع. ووفقا لتلك المعلومات، كانت الشركة الاستشارية الرئيسية حتى أيلول/سبتمبر قد قدمت تفاصيل تصميم جميع عناصر المشروع وستقدم التقارير المقبلة، التي تنطوي على إعداد مجموعة وثائق التشييد وملف العطاءات لاختيار المقاول العام، في الفترة ما بين تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وفي وقت لاحق، سيصدر طلب تقديم اقتراحات بشأن المقاول العام في أوائل كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، ويُتوقع صدور قرار منح العقد في الربع الأخير من عام ٢٠١٩. وأبلغت اللجنة كذلك بأن أنشطة تقديم العروض ستستغرق الجزء الأكبر من عام ٢٠١٩، بما في ذلك طرح العطاءات لاختيار المقاول العام، وتوفير خدمات الانتقال والخدمات اللوجستية ومقدمي الأثاث.

٤ – وفي التقرير، يشير الأمين العام إلى أن اللجنة واصلت تقديم الإحاطات إلى الدول الأعضاء والتماس تبرعاتها على أساس منتظم، وأنه على الرغم من عدم تلقي أي عروض محددة، فإن اللجنة ستتابع هذه المسألة مع الدول الأعضاء التي قد تكون قادرة على توفير الخبرة التقنية أو الخبرات الأخرى المتعلقة بالدعم، من قبيل الموظفين الفنيين المبتدئين والقروض غير واجبة السداد (A/73/327، الفقرتان ٥ و ٦). **وتشجع اللجنة الاستشارية الأمين العام على زيادة التواصل مع الدول الأعضاء لالتماس تقديم تبرعات وأشكال أخرى من الدعم من أجل المشروع.**

٥ – وفيما يتعلق بإدارة المشروع، يشير الأمين العام في التقرير إلى أن الأمين التنفيذي للجنة هو القيِّم على المشروع، وأن مدير شؤون الإدارة في اللجنة يتولى منصب المسؤول التنفيذي عن المشروع، أما الأعمال المتعلقة بالتنفيذ اليومي للمشروع، فهي تخضع لقيادة مدير متفرغ للمشروع. وتجتمع لجنة أصحاب المصلحة كل ثلاثة أشهر لتستمع إلى إحاطات بشأن التقدم المحرز في المشروع. وبالإضافة إلى ذلك، تُعقد اجتماعات بين الفريق المتفرغ لإدارة المشروع ودائرة إدارة الممتلكات على الصعيد العالمي في مكتب خدمات الدعم المركزية التابع للأمانة العامة مرة كل أسبوعين لكفالة تنسيق التنفيذ اليومي للمشروع. ويعمل الموظف المتفرغ لتنسيق شؤون المشروع في دائرة إدارة الممتلكات على الصعيد العالمي في نيويورك وتموَّل وظيفته على أساس تقاسم التكاليف مع مشروع قاعة أفريقيا في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (A/73/327، الفقرات ١٠-١٥).

٦ – ويشير الأمين العام أيضا في التقرير إلى أن نطاق استبدال الأجهزة المنتهية الصلاحية للمشروع يشمل مجالات الحرائق وسلامة الأرواح، وتحديث أنظمة التدفئة والتهوية وتكييف الهواء، والنظم الكهربائية،

والإضاءة، وتحديث نظم تكنولوجيا المعلومات، والواجهة، والسقف، وتحديث شبكة تصريف مياه المجاري والسباكة، وأعمال التجديد الداخلية. ومعالجة الواجهة الحالية للأمانة هي إحدى المهام الرئيسية في مشروع استبدال التجهيزات المنتهية الصلاحية، وتتمثل في الاستعاضة عن الزجاج الحالي بنوافذ زجاجية رقائقية مزدوجة عالية الجودة، ينفذ منها المزيد من الضوء وتخفف من امتصاص الحرارة، ونظام عزل حراري خارجي مركب لتغطية العوارض الخراسانية. وسيخضع سقف مبنى الأمانة أيضا لاستبدال كامل للأسطح المانعة لتسرب المياه وتحديث جمع المياه وصرفها ونقاط الدعم الهيكلي (A/73/327، الفقرتان ٤١ و ٤٢ والفقرة ٤٤). وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن التشكيلة الجديدة للنوافذ ستتيح سهولة صيانة الواجهة وتنظيفها، مما سيقلل من الحاجة إلى المعدات المتخصصة لصيانة الواجهة الخارجية. ويشير الأمين العام أيضا إلى ضرورة استبدال نظم التوزيع الكهربائية وتحديث نظام توزيع الإضاءة. وفيما يتعلق بالحماية الهيكلية من الحرائق، تشمل العيوب الهيكلية تقييمات دون المستوى فيما يتعلق بمقاومة العوارض والأعمدة والألواح الأرضية للحرائق (المرجع نفسه، الفقرتان ٤٥ و ٤٦).

٧ - وفيما يتعلق بتصميم التعديل التقويمي للمباني لجعلها مستوفية لمعايير مقاومة الزلازل، يفيد الأمين العام بأن النسبة المئوية للأعمدة المقرر إعادة تقويمها تصل إلى حوالي ١٠ في المائة من العدد الإجمالي للأعمدة، في حين أن النسبة المئوية للعوارض المقرر إعادة تقويمها تصل إلى حوالي ٣٠ في المائة. وعلاوة على ذلك، بينما تقرر أن بعض الأجزاء الصغيرة من صفائح الوصل تتطلب إعادة تقويمها، كان هناك انخفاض في النسبة المئوية لمساحات الجدران التي تتطلب بوليمرات مدعمة بألياف الكربون (A/73/327، الفقرة ٣٨). وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية أنه خلال عملية استعراض الأقران، تعين تعديل التحليل الهيكلي توخيا لمزيد من الدقة في المقاومة المتوقعة من المبنى في حال حدوث زلزال. وأُبلغت اللجنة كذلك أن ذلك التحليل قد أسفر عن تغيير العدد الإجمالي للأعمدة والعوارض الجاري إعادة تقويمها، وإن لم يطرأ أي تغيير في نطاق المشروع.

مكان العمل المؤقت

٨ - يشير الأمين العام أيضا في التقرير إلى أن فريق المشروع قد قام بتنقيح النهج الخاص باستراتيجية التنفيذ الشاملة، خاصة فيما يتعلق باستراتيجية مكان العمل المؤقت، الأمر الذي أتاح إيواء جميع الشاغلين في مكان العمل المؤقت الموجود داخل مقر اللجنة. وكان البلد المضيف قد حدد في السابق خيارات مؤقتة لمكان عمل مؤقت خارج مقر اللجنة، غير أن الحاجة ستنتفي لذلك الحيز في إطار استراتيجية التنفيذ المنقحة التي تستخدم فقط مكان عمل مؤقت بعين المكان. ويذكر الأمين العام أيضا أن من شأن ذلك أن يكون أكثر فعالية من حيث التكلفة وأن يعود بمزيد من الفائدة فيما يتعلق باستمرارية تصريف الأعمال. ومن شأن الاستراتيجية المنقحة أن تؤدي إلى زيادة عدد مراحل التشييد من أربعة إلى خمسة، وهو ما سيؤدى إلى انخفاض عدد الموظفين في كل عملية انتقال وخفض المساحة المطلوبة لمكان العمل المؤقت من ٠٠٠ ٤ إلى ٠٠٠ ٢ متر مربع. وهذا الانخفاض سيمكّن من توفير جميع أماكن العمل المؤقتة داخل موقع اللجنة، في الطابق الأرضي الحالي لمبنى الأمانة وفي مبنى جديد سيتم تشييده على مساحة قدرها ٢٠٠ ١ متر مربع ضمن مباني اللجنة (A/73/327، الفقرات ٨ و ٥٤-٥٧).

٩ - وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن المبنى الجديد المقرر تشييده على مساحة ٢٠٠ ١ متر مربع سيتضمن أعمال تشييد جديدة وعملية توسيع مبنى مركز المؤتمرات القائم.

وزُودت اللجنة أيضا بتمثيل بياني لاستراتيجية مكان العمل المؤقت وأعمال التشييد الجديدة. وستجري أعمال التشييد في الحيز الموجود في الحديقة وأسفل أحد جسور الوصل القائمة، فضلا عن حيز يصل إلى داخل المبنى القائم لإيجاد مساحة قدرها ٨٠٠ متر مربع في الطابق الأرضي. وبالإضافة إلى ذلك، سيتم تشييد طابق وسطي في كل من المساحات الجديدة والقديمة لتهيئة حيز مساحته ٤٥٠ مترا مربعا. وأخيرا، سيتم تشييد طابق أول سيكون على نفس المستوى مع جسر الوصل وسيربط بالكافيتيريا الحالية لتوسيع حيز المطعم بمساحة قدرها ١٢٠ مترا مربع. وأُبلغت اللجنة كذلك بأن هذا الحيز لم يؤخذ بعين الاعتبار في توقعات الإيجار في المستقبل، وأنه لم يتم البت في أوجه استخدام الحيز بعد إنجاز المشروع. **وتأمل اللجنة أن يقدم الأمين العام إلى الجمعية العامة معلومات عن الاستخدام المستقبلي المقترح للحيز عند نظرها في تقرير الأمين العام.**

١٠ - **وتلاحظ اللجنة الاستشارية التعديلات المقترح إدخالها على تصميم التعديل التقويمي للمباني لجعلها مستوفية لمعايير مقاومة الزلازل وعلى الاستراتيجية المتعلقة بمكان العمل المؤقت، بما في ذلك أعمال التشييد الجديدة المقترحة. وتشير اللجنة إلى أن الجمعية العامة قد وافقت على نطاق المشروع في الجزء رابعا من القرار ٧١/٢٧٢ ألف وتؤكد أن أي تغييرات في نطاق المشروع ستتطلب موافقة الجمعية العامة. ولهذا تتوقع اللجنة تقديم مزيد من المعلومات المفصلة عن التعديلات المقترحة إلى الجمعية العامة عند نظرها في هذا التقرير.**

١١ - وفيما يتعلق بالوفورات الناتجة عن تنفيذ خيار أكثر فعالية من حيث التكلفة لمكان العمل المؤقت، أُبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن المبلغ المقدر سابقا لمكاني العمل المؤقتين الموجودين خارج الموقع وداخله هو ٦,٥٣ ملايين دولار في حين أن تكلفة الخيار الراهن لمكان العمل المؤقت الموجود داخل الموقع تقدر بمبلغ ٤,٢٧ ملايين دولار، مما أسفر عن فرق في التكلفة قدره ٢,٢٦ مليون دولار. وأُبلغت اللجنة كذلك أن هذا المبلغ سيستخدم الآن لتغطية أعمال أساسية لم تكن معروفة سابقا تتعلق بالتخفيف من خطر الحرائق وسلامة الأرواح. وتلاحظ اللجنة بقلق أن هذه الأعمال الأساسية لم تكن معروفة من قبل. وتتوقع اللجنة أن يكفل الأمين العام أن يتمخض هذا المشروع عن مباني مجددة تتوافق مع قوانين البناء والمعايير ذات الصلة، بما في ذلك التخفيف من آثار الزلازل والسلامة في أماكن العمل. **وتلاحظ اللجنة كذلك أن التكلفة المقدرة للأعمال المتعلقة بالحماية من الحرائق وسلامة الأرواح تعادل الفرق في التكلفة بين خياري مكان العمل المؤقت، وهي على ثقة من أن الأمين العام سيقدم إلى الجمعية العامة توزيعا مفصلا للتكاليف المتصلة بأعمال الحماية من الحرائق وسلامة الأرواح لتبرير المبلغ التقديري المحدد في ٢,٢٦ مليون دولار.**

فريق المشروع

١٢ - كما أشير إليه في التقرير، من بين الوظائف السبع التي تمت الموافقة عليها حاليا في المشروع، ثمة ست وظائف منها شُغلت ومن المتوقع أن يلتحق شاغل الوظيفة المتبقية، وهي وظيفة مهندس كهروميكانيكي للمباني (موظف وطني)، بعمله بحلول ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. (A/73/327، الفقرتان ١٧ و ١٨). وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية أنه بالنظر إلى انخفاض معدلات الاهتمام من جانب مقدمي الطلبات المؤهلين لهذه الوظيفة، فقد تعين تمديد فترة نشر الوظيفة مرتين،

ولا تزال الوظيفة شاغرة. **وتأمل اللجنة أن يعجل الأمين العام بإجراءات التوظيف في الوظيفة المتبقية المخصصة لمهندس كهروميكانيكي للمباني (موظف وطني).**

١٣ - ويطلب الأمين العام إنشاء وظيفتين مؤقتتين اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩: واحدة في موقع اللجنة يشغلها مساعد لشؤون تكنولوجيا المعلومات (الرتبة المحلية) لدعم أعمال تصميم البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات المتعلقة بتشييد مكان العمل المؤقت داخل موقع اللجنة؛ والأخرى يشغلها موظف اللوجستيات والتنسيق (موظف وطني) لتولي مهام التخطيط والإشراف والإدارة فيما يتعلق بأماكن الإيواء المؤقتة في الموقع (A/73/327، الفقرة ٨٢ (أ)). وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن الميزانية الأصلية تقتضي أن تصبح وظيفة موظف اللوجستيات والتنسيق متاحة في عام ٢٠١٩ وأن يتم شغل وظيفة مساعد لشؤون تكنولوجيا المعلومات في عام ٢٠٢٠. ويجري حاليا تقديم تاريخ بدء شغل هذه الأخيرة إلى عام ٢٠١٩ لكفالة دمج البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات في المشروع أثناء مرحلة التصميم من أجل التخطيط لأي تحولات تكنولوجية قد تطرأ في المستقبل، ودعم تهيئة بيئة عمل دينامية، وتيسير العمل مع الشركاء الاستراتيجيين في مجال التكنولوجيا، بما في ذلك مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في نيويورك. وأُبلغت اللجنة كذلك بأنه لن يترتب على ذلك أي أثر في مجمل التكلفة المدرجة في الميزانية أو في المدة الإجمالية للوظيفة والتي ستظل محددة في ثلاث سنوات. **وتوصي اللجنة بالموافقة على إنشاء الوظيفتين المؤقتتين.**

الكفاءة في استخدام الطاقة

١٤ - استنادا إلى التقرير، سيهدف المشروع إلى الامتثال لمعايير الريادة في مجال التصميم المراعي للبيئة والطاقة في مشاريع تجديد المبنى، ولمعيار الرفاه في المباني (وهو معيار للبناء يقيس رفاه الشاغلين في البيئة المبنية). وعلى نحو ما هو متوقع في تقرير الأمين العام لعام ٢٠١٦ (A/71/333 و Corr.1)، سيحقق المشروع نسبة تتراوح بين ١٦ و ١٨ في المائة من المكاسب في مجال الكفاءة في استخدام الطاقة (A/73/327، الفقرتان ٤٨ و ٤٩). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن المكاسب المستهدفة فيما يتعلق بالكفاءة في استخدام الطاقة ستضم ما يلي: تحديث الواجهة (٤٧ في المائة)؛ الضوابط الجديدة لتعديل الإضاءة (١٧ في المائة)؛ وإدخال تحسينات على أجهزة التدفئة والتهوية والتكييف (٣٦ في المائة). وأُبلغت اللجنة أيضا أن الاستهلاك الحالي للطاقة في مبنى أمانة اللجنة يبلغ ٣,٠٤ جيغاواط/ساعة في السنة. وفي ضوء الاستهلاك المقدر بعد إنجاز المشاريع بنحو ٢,٤٢ جيغاواط - ساعة في السنة، من المتوقع أن ينخفض استهلاك الطاقة السنوي بما مقداره ٠,٦٢ جيغاواط - ساعة في السنة، وهو ما سيتجاوز نسبة ١٨ في المائة المستهدفة من المكاسب في مجال الكفاءة في استخدام الطاقة. **وترحب اللجنة بالمكاسب المتوقع من المشروع تحقيقها في مجال الكفاءة في استخدام الطاقة، وتشجع الأمين العام على مواصلة كفالة كفاءة المشروع من حيث استخدام الطاقة وامتثاله للمعايير الواجبة التطبيق.**

التسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة

١٥ - وفقا لما ورد في التقرير، تم إجراء تقييم للتسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة على نطاق المجمع من جانب خبراء استشاريين في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، وصدرت الموافقة النهائية على تقرير التسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة الذي أعده الفريق العامل المعني بالتسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة

التابع للجنة في حزيران/يونيه ٢٠١٨. وستشمل أعمال الترميم الداخلية في مبنى الأمانة، كجزء من التصميم، خصائص التسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة التي تحددها خريطة الطريق المتعلقة بالتسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة والتي تمتثل لمعايير الأمم المتحدة والمعايير الدولية (A/73/327، الفقرتان ٥٠ و ٥٣). **وتتوقع اللجنة الاستشارية أن تراعى نتائج تقييم التسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة مراعاة تامة في تصميم المشروع وتنفيذه.**

إدارة المخاطر

١٦ - فيما يتعلق بإدارة المخاطر، وضع مكتب خدمات الدعم المركزية، بالتشاور مع فريق المشروع التابع للجنة، استراتيجية لإدارة المخاطر في المشروع. وتمخضت حلقة عمل عن المخاطر عُقدت في آذار/مارس ٢٠١٨ عن وثيقة استراتيجية لإدارة المخاطر في المشروع، وسجل للمخاطر، وتحليل كمي للمخاطر (باستخدام طريقة مونتي كارلو). وستقوم شركة مستقلة لإدارة المخاطر أيضا بإعداد تقريرين سنويين في تموز/يوليه ٢٠١٨ وفي الربع الأول من عام ٢٠١٩ (A/73/327، الفقرتان ٢١ و ٢٢). وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن قيمة العقد الممنوح للشركة المستقلة لإدارة المخاطر تبلغ ١٤٠ ٠٠٠ دولار، مقارنة بالمبلغ المدرج في الميزانية وقدره ٢٣٣ ٠٠٠ دولار. وأبلغت اللجنة كذلك بأنه، نتيجة لذلك، أصبحت هناك أموال إضافية متاحة للاستخدام في حال نشوء الحاجة إلى خدمات إضافية تتعلق بإدارة المخاطر في هذا المشروع.

١٧ - ووفقا لما ورد في التقرير، تبيّن المحاكاة التي أجريت بطريقة مونتي كارلو أنه من أجل بلوغ الأساس المرجعي الذي حددته الأمم المتحدة عند مستوى ٨٠ في المائة، يتوقع أن ينجَز المشروع بتكلفة قدرها ٤٢,٥ مليون دولار تقريبا، أو أن يتجاوز الميزانية بمقدار ٢,٥ مليون دولار. ويشير الأمين العام كذلك إلى أن هناك مستوى منخفضا نسبيا من الثقة، أو نحو ١٢ في المائة، بأن المشروع سيُنجز في حدود الميزانية المعتمدة للمشروع والبالغة ٤٠,٠١٩ مليون دولار دون اتخاذ المزيد من إجراءات التخفيف من حدة المخاطر. ويشير أيضا إلى أنه سعيا للأخذ بنهج استباقي في إدارة المخاطر، أجرت الأمانة العامة عمليات الهندسة القيمية بهدف تحقيق الحلول المثلى بتكلفة أقل، دون المساس بالجودة، وتحديد استراتيجيات الحد من مخاطر تجاوز المخصصات في الميزانية. وسيكون بوسع فريق المشروع عندئذ إصدار وثائق التشييد النهائية لتقديم العطاءات بحيث تكون التكلفة الفعلية لمرحلة التشييد في حدود الميزانية (A/73/327، الفقرات ٢١-٢٦). وبالإضافة إلى ذلك، يفيد الأمين العام بأنه يظل على ثقة تامة من أن إنجاز المشروع سيتم في حدود موارد الميزانية المرصودة والمدة المعتمدة للمشروع (المرجع نفسه، الفقرة ٤). **وتتوقع اللجنة أن يتخذ الأمين العام جميع التدابير اللازمة لكفالة إنجاز المشروع في حدود ما أقرته الجمعية العامة من حيث نطاقه وميزانيته وجدوله الزمني. وتأمل اللجنة أيضا أن يتضمن التقرير المقبل للأمين العام معلومات مستكملة عن إدارة المخاطر وتدابير التخفيف المتخذة.**

المساءلة عن المشروع

١٨ - طلبت الجمعية العامة، في قرارها ٧١/٢٧٢ ألف، إلى الأمين العام أن يعهد إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية بتوفير الرقابة على المشروع، وأن يدرج معلومات عن النتائج الرئيسية في سياق التقارير السنوية للمكتب عن أنشطته. وفي الفقرة ٧٦ من التقرير، يفيد الأمين العام بأن مكتب خدمات الرقابة الداخلية قد أجرى مراجعته الثانية للمشروع في أوائل عام ٢٠١٨ واضطلع ببعثة داخل موقع مقر اللجنة

في بانكوك في شباط/فبراير ٢٠١٨. **واللجنة الاستشارية واثقة من أن الأمين العام سيكفل تنفيذ توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية.**

ثالثا – الجدول الزمني للمشروع وخطة تكاليفه

١٩ – فيما يتعلق بالجدول الزمني للمشروع، يشير الأمين العام إلى أنه بسبب المهلة اللازمة لتهيئة مكان العمل المؤقت داخل الموقع، ستبدأ أعمال التشييد في أوائل عام ٢٠٢٠ عوضاً عن منتصف عام ٢٠١٩ كما سبق الإبلاغ عنه. ولكن، من أجل الامتثال لتاريخ إنهاء المشروع المحدد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٣، فإن فترات الإغلاق ستبدأ بعد الانتهاء من كل مرحلة من مراحل التشييد الخمس، مع تقليص مرحلة الإغلاق النهائي من ١٢ إلى ٦ أشهر. ويعزى التحول في فترة التشييد أساسا إلى استغراق فترة أطول من المتوقع لوضع التصميمات وللتشييد وللمشتريات المتعلقة بمكان العمل المؤقت، واستغراق فترة أطول من المتوقع لوضع تصميمات الأشغال الرئيسية. ومع ذلك، يوضح الأمين العام أنه لا يُتوقع أن يؤدي هذا التحول في الجدول الزمني إلى تكبد تكاليف إضافية للمشروع (A/73/327، الفقرات ٦٥-٦٨).

٢٠ – وفيما يتعلق بتكاليف المشروع، يقدم الأمين العام خطة منقحة مقترحة للتكاليف. وعند الاستفسار، زُودت اللجنة الاستشارية بالجدول الوارد أدناه الذي يبين مقارنة بين خطة التكاليف السابقة وخطة التكاليف المنقحة المقترحة. **وترى اللجنة أنه في الحالات التي يقترح فيها الأمين العام خطة منقحة لتكاليف المشروع تنطوي على اختلافات جوهرية، سيكون من باب الممارسات الجيدة أن يقدم الأمين العام في تقريره معلومات وتوضيحات قابلة للمقارنة بشأن كل من خطة التكاليف الأصلية وخطة التكاليف المنقحة. وتوصي اللجنة بأن تقدم هذه المعلومات القابلة للمقارنة فيما يتعلق بجميع مشاريع التشييد المقبلة، حسب الاقتضاء.**

مقارنة بين خطة التكاليف السابقة وخطة التكاليف المنقحة المقترحة

	A/72/338	*A/73/327*	*الفرق*	
	(أ)	*(ب)*	*(ب)-(أ)*	*أسباب الفرق*
تكاليف التشييد				
تكاليف البناء	١٨ ٢٨٤,٨	٢٠ ٣٥٨,٠	٢ ٠٧٣,٢	تغيير في منهجية التشييد من ٤ مراحل إلى ٥ مراحل
تكاليف مكان العمل المؤقت	٦ ٣٤١,٢	٤ ٢٦٨,٠	(٢ ٠٧٣,٢)	الاستعاضة عن حل يجمع بين مكان العمل المؤقت داخل الموقع وخارجه بحل يقتصر فقط على مكان العمل المؤقت داخل الموقع
النظام الأمني المادي	١٩٠,٠	١٩٠,٠	–	
المجموع الفرعي، تكاليف التشييد	**٢٤ ٨١٦,٠**	**٢٤ ٨١٦,٠**	**–**	
الخدمات المهنية				
الشركة الاستشارية الرئيسية	١ ٨٩٠,٤	٢ ٥٢٢,٨	٦٣٢,٤	يمثل العقد الممنوح لمستشار التصميم الرئيسي، وذلك في أعقاب عملية شراء تنافسية
التصميم المقاوم للزلازل	٩٨,٢	١٣٤,٤	٣٦,٢	زيادة في الخدمات المطلوبة من أجل إدراج تحليل اثنين من جسور المشاة المتصلة بمبنى أمانة اللجنة
إدارة المخاطر	٢٣٣,٢	٢٣٣,٢	–	

	A/72/338	A/73/327	الفرق	
	(أ)	(ب)	(ب)-(أ)	أسباب الفرق
الخدمات الأخرى	١٤٧,٧	٣٤٩,٧	٢٠٢,٠	تقليص خدمات ضمان جودة المشاريع، تقابله زيادة في الخدمات المطلوبة من استعراض النظراء من الأطراف الثالثة وإدارة التغيير.
المجموع الفرعي، الخدمات المهنية	**٢ ٣٦٩,٥**	**٣ ٢٤٠,١**	**٨٧٠,٦**	
تصاعد التكاليف	**٤ ٧٥٩,٧**	**٣ ٨٨٩,١**	(٨٧٠,٦)	يعكس إعادة حساب تصاعد التكاليف استنادا إلى منهجية التشييد الجديدة واتخاذ سنة ٢٠١٨ باعتبارها سنة الأساس المنقحة.
الطوارئ	**٣ ١٩٤,٥**	**٣ ١٩٤,٥**	–	
إدارة المشروع	**٤ ٨٧٩,٣**	**٤ ٨٧٩,٣**	–	
المجموع	**٤٠ ٠١٩,٠**	**٤٠ ٠١٩,٠**	**–**	

٢١ - وفيما يتعلق بالنفقات، يفيد الأمين العام في التقرير بأن التمويل المعتمد لعامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ يبلغ ما مقداره ٦٠٠ ٩٣٤ ٤ دولار، وأن النفقات الفعلية حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ بلغت ١٠٠ ٨٧١ ١ دولار، بينما تصل النفقات المتوقعة للفترة المتبقية من عام ٢٠١٨ إلى مبلغ ١٠٠ ٩٠١ ١ دولار. ويُعزى الفرق البالغ ٤٠٠ ١٦٢ ١ دولار أساسا إلى العوامل التالية:

(أ) رصيد غير مستخدم قدره ٠٠٠ ٨٩٩ ١ دولار في إطار تكاليف التشييد: نظرا للاستراتيجية المنقحة للتنفيذ ومكان العمل المؤقت، لن يُشرع في تشييد مكان العمل المؤقت حتى عام ٢٠١٩؛

(ب) زيادة في الإنفاق بمبلغ ١٠٠ ٩٠٧ دولار في إطار الخدمات المهنية، تعزى أساسا إلى منح عقد للشركة الاستشارية الرئيسية يتجاوز التكاليف المقدرة؛

(ج) رصيد غير منفق في إطار تصاعد التكاليف مقداره ٨٠٠ ٢٤٦ دولار.

(د) زيادة متوقعة مقدراها ١٠٠ ١١٠ دولار في إطار تكاليف إدارة المشروع، تتعلق أساساً بتكاليف إلحاق موظفي المشروع بالعمل والسفر الرسمي لأعضاء الفريق في عام ٢٠١٧ (A/73/327، الفقرتان ٨٠ و ٨١).

٢٢ - وفيما يتعلق بالزيادة في الإنفاق البالغة ١٠٠ ٩٠٧ دولار في إطار الخدمات المهنية، أُبلغت اللجنة الاستشارية عند الاستفسار بأن قيمة العقد الممنوح للشركة الاستشارية الرئيسية تزيد بمبلغ ٠٠٠ ٦٣٢ دولار على المبلغ المدرج في الميزانية وقدره ١,٨٩ مليون دولار، وذلك عقب إجراء عملية شراء تنافسية. وأُبلغت اللجنة كذلك بأنه نظرا إلى ارتفاع درجة عدم اليقين من حيث الكمية الفعلية المطلوبة من الرقابة على أعمال التشييد، من الممكن أن يتسنى خفض كمية الخدمات المطلوبة لتجنب إنفاق كامل المبلغ المتعاقد عليه. **وتلاحظ اللجنة بقلق أن عملية الشراء المتعلقة بعقد الشركة الاستشارية الرئيسية قد أدت إلى منح عقد يتجاوز المبلغ المدرج في الميزانية بما قدره ٠٠٠ ٦٣٢ دولار بحيث أصبحت قيمته الإجمالية ٢,٥ مليون، وتأمل أن تُتخذ التدابير اللازمة من أجل خفض كمية الخدمات المطلوبة وما يتصل بها من إنفاق. وتتوقع اللجنة أن يتضمن التقرير المقبل للأمين العام المزيد من المعلومات عن التكاليف الفعلية في إطار الخدمات المهنية.**

٢٣ - وفيما يتعلق بالزيادة المتوقعة البالغة ١٠٠ ١١٠ دولار في إطار تكاليف إدارة المشروع، زُودت اللجنة الاستشارية عند الاستفسار بالتوزيع المفصل التالي للتكاليف: تكاليف الإلحاق المتصلة بوظيفتين (١ ف-٥ و ١ ف-٤) ضمن فريق إدارة المشروع (١٠٠ ٥٢ دولار)؛ وزيادة في تكاليف موظف شؤون تنسيق المشروع في المقر برتبة ف-٤ (٣٠٠ ٣٣ دولار)؛ ونفقات السفر (٧٠٠ ٢٤ دولار) لتغطية تكاليف سفر اثنين من الموظفين من مكتب الأمم المتحدة في نيروبي ومكتب خدمات الدعم المركزية للمشاركة في لجنة التقييم التقني لعقد الشركة الاستشارية الرئيسية. **وترى اللجنة أن هذه التكاليف المتصلة باستقدام الموظفين وسفر الموظفين تكاليف معروفة وكان ينبغي أن تدرج في ميزانية خطة تكاليف المشروع. وفي حين لا تعترض اللجنة على الزيادة المتوقعة في تكاليف إدارة مشروع لعام ٢٠١٨، فإنها تشدد على أهمية الميزنة الدقيقة في خطط تكاليف المشروع.**

٢٤ - وفيما يخص إيرادات الإيجار، يوضح الأمين العام في التقرير أن رسوم الإيجار عن الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ تبلغ ٢٦٤ دولاراً في السنة لكل متر مربع لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها و ٢٧٩,٦٠ دولاراً للجهات المستأجرة لأغراض تجارية. ويقدر الإيراد المتأتي من إيجار المباني في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ بمبلغ ٥٥٤ ٠١٤ ٧ دولاراً (A/73/327، الفقرة ٧٢).

الطوارئ

٢٥ - تتضمن خطة التكاليف مبلغ ٣,١٩٤ ملايين دولار من الأموال المخصصة للطوارئ، وذلك في سياق إنفاق متوقع قدره ٠٠٠ ٣٣٣ دولار للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ (A/73/327، الجدول ٣). وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية أنه على الرغم من عدم وجود أي نية لإنفاق الأموال المخصصة للطوارئ في عام ٢٠١٨، فإنه يُحتفظ بمبلغ ٠٠٠ ٣٣٣ دولار المخصص لأغراض النفقات الطارئة في التوقعات الحالية لتغطية متطلبات العقد المحتملة غير المنظورة أو غير ذلك من الظروف غير المتوقعة. وأُبلغت اللجنة كذلك بأنه في حال عدم إنفاق مبلغ مخصصات الطوارئ، فإنه سيرحّل إلى عام ٢٠١٩. **وترى اللجنة أن مبلغ ٠٠٠ ٣٣٣ دولار المدرج في إطار مخصصات الطوارئ ليس مبررا بالكامل، وتأمل أن يتضمن التقرير المقبل للأمين العام معلومات أكثر تفصيلا.**

رابعا - استنتاج

٢٦- ترد توصيات الأمين العام بشأن الإجراءات التي يقترح أن تتخذها الجمعية العامة في الفقرة ٨٥ من تقريره. **وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنا بتوصياتها وملاحظاتها الواردة أعلاه، بأن تقوم الجمعية العامة بما يلي:**

(أ) **أن تحيط علماً بالتقدم المحرز منذ صدور التقرير المرحلي السابق للأمين العام؛**

(ب) **أن تحيط علما بخطة تكاليف المشروع المنقحة؛**

(ج) **أن توافق على إنشاء وظيفتين مؤقتتين (واحدة لموظف فني وطني، وواحدة من الرتبة المحلية) اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، في فريق دعم المشروع، في إطار**

الباب ١٩، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ، من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩؛

(د) أن تخصص مبلغا صافيه ٥٠٠ ٤٨٤ ٤ دولار لأنشطة المشروع لعام ٢٠١٩، يضم مبلغاً قدره ٥٠٠ ٠٦٥ ١ دولار في إطار الباب ١٩، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ، ومبلغا قدره ٠٠٠ ٤١٩ ٣ دولار في إطار الباب ٣٣، التشييد والتعديلات والتحسينات وأعمال الصيانة الرئيسية، من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، يُقيد على حساب صندوق الطوارئ.